فرنسا: اسقطوا ماكرون وقانون "الدولة البوليسية

العمال والمظلومون: اتحدوا ضد عنف الشرطة والعنصرية والإمبريالية !

بيان التيار الشيوعي الثوري الدولي (RCIT) ، 30.10.2020 ، www.thecommunists.net

أولاً : أثار مثالان مروّعان على وحشية الشرطة غضب الرأي العام في فرنسا .في 23 نوفمبر / تشرين الثاني. هاجمت الشرطة مخيماً لم يدم طويلاً للاجئين في ساحة الجمهورية بشرق باريس ليلاً وقامت بركل وضرب أي شخص يقاوم بلا رحمة .بعد بضعة أيام تعرض ميشيل زيكلير المنتج الموسيقى من أصول افريقية للضرب المبرح والإساءة العنصرية من قبل العديد من ضباط الشرطة الفرنسية. تحدث مثل هذه الأمثلة على عنف الشرطة كل يوم تقريبًا لكن نظرًا لتسجيلها بالفيديو هذه المرة وانتشرت على نطاق واسع على الإنترنت فقد أثارت احتجاجات ضخمة.

ثانياً : تسببت هذه الأحداث أيضًا في احتجاج شعبي لأن حكومة ماكرون تريد في هذه الأيام تمرير قانون "الدولة البوليسية" الجديد الذي يفترض أنه "يحمي" الشرطة. في الواقع يجرم هذا القانون نشر صور الضباط "بقصد الإضرار بهم" وهو ما يعني في الواقع أنه يحظر توثيق عنف الشرطة . بموجب القانون المقترح يمكن محاكمة أولئك الذين ينشرون مقاطع فيديو لانتهاكات الشرطة عبر الإنترنت حيث قد يواجهون عقوبة بالسجن لمدة تصل إلى عام وغرامة قدرها 45 ألف يورو (53 ألف دولار).

ثالثاً : رداً على ذلك بدأت موجة من المظاهرات الجماهيرية. خرج يوم السبت الماضي مئات الآلاف من الناس إلى الشوارع في باريس وبوردو وليل ومونبلييه ونانت والعديد من المدن الأخرى.و وقعت اشتباكات عنيفة مع الشرطة .

هذه الاحتجاجات ملحوظة بشكل خاص لأنها حدثت على الرغم من قوانين الإغلاق الصارمة لحكومة ماكرون التي تحظر التجمعات الجماعية تحت ذريعة .COVID-19 حتى نجوم كرة القدم مثل صموئيل أومتيتي وكيليان مبابي وأنطوان جريزمان عبروا عن غضبهم . لقد أصبح الضغط الشعبي قوياً لدرجة أنه حتى ماكرون أُجبر على الاعتراف بأن صور عنف الشرطة كانت "مخزية ."بالإضافة إلى ذلك يوجد اثنان من الضباط في السجن بينما خرج اثنان آخران بكفالة و هما على قيد التحقيق أيضًا .

رابعاً : نظرًا لأن هذه الحوادث ليست سوى أحدث الأمثلة على سلسلة طويلة من عنف الشرطة فإنها تظهر مرة أخرى

أ) العنصرية متجذرة بعمق في الشرطة في فرنسا وكذلك في العديد من البلدان الأخرى .

ب) الشرطة قوة معادية للشعب - تخدم الطبقة الحاكمة ضد العمال والمظلومين.

خامساً : يرحب التيار الشيوعي الثوري الدولي (RCIT) بشدة بالاحتجاجات الجماهيرية ضد عنف الشرطة وقانون "الدولة البوليسية" الجديد . كل هذه التحركات مهمة لأن حكومة ماكرون تبذل حاليًا دفعة حازمة لإنشاء دولة بونابارتية شوفينية مع بقاء بعض عناصر الديمقراطية البرجوازية و لقد أصبح هذا واضحًا من العديد من المبادرات السياسية لماكرون في الماضي القريب .

أ) إعلان الحرب العسكرية ضد الإسلام والعالم الإسلامي مما أدى إلى قمع واسع النطاق ضد المهاجرين المسلمين وكذلك سياسة خارجية إمبريالية ضد تركيا وكذلك في شمال وغرب إفريقيا

ب) قانون "الدولة البوليسية" الجديد

ج) سياسة الإغلاق التي تفرض حظر التجول على جميع السكان وتقييد الحقوق الديمقراطية وتوسع دولة البوليس والمراقبة. في الواقع ليس دفع ماكرون مناسبًا لفرنسا فحسب بل لأوروبا بأكملها حيث يحاول دفع تشكيل الاتحاد الأوروبي كقوة عظمى رجعية على غرار هذه السياسة الاستبدادية والمعادية للإسلام . بدأت الحكومة النمساوية بالفعل في نسخ مثل هذا الهجوم المناهض للديمقراطية باعتقالات جماعية وحظر المظاهرات ضد الإسلاموفوبيا

سادساً : من الأهمية بمكان أن يعارض الثوار في فرنسا كل هذه السمات للإمبريالية الاستبدادية الداخلية والخارجية لماكرون .عليهم أن يشيروا إلى أن هذه الهجمات - الحرب ضد المسلمين ، وقانون "الدولة البوليسية" ، وسياسة الإغلاق - كلها مرتبطة ببعضها البعض وجزء من نفس المشروع السياسي: إنشاء دولة بونابارتية شوفينية في خدمة البرجوازية الاحتكارية الفرنسية

سابعاً : على الثوار في فرنسا دعوة الحركة العمالية والمنظمات الجماهيرية للمهاجرين إلى التعبئة ضد ماكرون وقانون "الدولة البوليسية " و يجب على الاشتراكيين ربط الاحتجاجات الحالية بالنضال ضد الإسلاموفوبيا وضد التدخلات الإمبريالية في شرق البحر المتوسط وأفريقيا وكذلك ضد سياسة الإغلاق المناهضة للديمقراطية . يجب أن يدعوا إلى تشكيل لجان عمل - توحد المسلمين وغير المسلمين - في أماكن العمل والأحياء من أجل دفع النضال إلى الأمام بشكل مستقل عن القيادات البيروقراطية

ثامناً : الأهم من ذلك ، يجب على الثوار أن يتحدوا - في فرنسا وعلى المستوى الدولي - على أساس برنامج ثوري .ندعو جميع المناضلين الذين يتشاركون مثل هذه النظرة للانضمام إلى RCIT في بناء حزب عالمي ثوري !